الأوامر الملكية جاءت داعمة للتوازن بتنفيذ خطوات الإصلاح الاقتصادي

السعودية ترفع الإنفاق الموجه للمواطنين لـ 80 مليار ريال

العاصمة الرياض

شكلت الأوامر الملكية الأخيرة في السعودية، والتي هدفت بالأساس إلى الحد من وطأة الإصلاحات الاقتصادية على المواطنين، حافزا جديدا للاقتصاد يضاف إلى مجموعة الحوافز، التي شملت القطاع الخاص والتي أعلن عنها نهاية العام الماضي.

وتشير التقديرات الأولية لقيمة الأوامر الملكية الأخيرة إلى 50 مليار ريال، وهي إذا أضيفت لموازنة برنامج حساب المواطن لهذا العام عند 30 مليار ريال، فإنها ترفع إنفاق الحكومة الموجه للمواطنين إلى 80 مليار ريال في العام 2018.

ومع هذه النفقات توازن السعودية بين أمرين أساسيين: من ناحية طويلة الأمد، تواصل العمل على الإصلاحات الاقتصادية الأساسية، ومنها إصلاح أسعار الطاقة وتحسين موارد الدولة وإعادة توزيع الدعم على مستحقيه.

ومن ناحية أخرى تبقى الأعين مفتوحة على عدم تضرر المواطنين في هذه المراحل الانتقالية، وأيضا عدم الإضرار بالاقتصاد ككل أو القطاع الخاص، وبات واضحا في الآونة الأخيرة أولوية هذا الأمر لدى القيادة السعدية حين تم مراجعة برنامج التوازن المالي العام الماضي.

وسيكون للتوازن بالإصلاحات الاقتصادية، أثر مهم على تغيير هيكلية الاقتصاد دون إيقاف عجلته، ويعيد ترتيب أسس الإنفاق الحكومي ليستفيد منها المواطن السعودي بالأساس.

وسيكون من أثر الإصلاحات تغيير عادات وأنماط استهلاكية سلبية بشكل تدريجي، فما صرف كبدل غلاء معيشة يمكن الاستفادة منه، إذا تمت إعادة النظر بالعادات السائدة لاستخدام الكهرباء والبنزين والتي ارتفعت أسعارهما منذ بداية العام الجاري.

سجل نحو 1974.2 مليار جنيه خلال العام المالي 2017/2016

المركزي المصري: 3.6 بالمئة النمو السنوي للناتج الإجمالي المحلي

مقر المركزي المصري

أظهرت بيانات حديثة أن الناتج المحلي لمصر حقق معدل نمو يبغ نحو 3.6% خلال العام المالي 2016/2017 المنتهي في يونيو الماضي.

وذكر تقرير حديث للبنك المركزي المصري أن الناتج الإجمالي المحلي حقق نمواً بنسبة 3.6%، بالأسعار الثابتة، ليسجل نحو 1974.2 مليار جنيه، خلال العام المالي 2016/2017، مقابل مستوى 1906.1 مليار جنيه بالعام المالي السابق.

وأشار إلى أن أهم القطاعات المساهمة في معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي، تتضمن تجارة الجملة والتجزئة، الأنشطة العقارية، التشييد والبناء، الزراعة، الاتصالات، الصناعات التحويلية، والحكومة العامة.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي 3409.5 مليار جنيه، بتكلفة عوامل الإنتاج، خلال العام المالي المنقضي، مقابل 2674.4 مليار جنيه بالعام المالي السابق له، بمعدل ارتفاع 27.5%، وبلغ الناتج الإجمالي المحلي بسعر السوق "الأسعار الجارية" نحو 3470 مليار جنيه، بنمو وصل لـ28.1%.

وسجل الإنتاج المحلي الإجمالي، بالأسعار الثابتة نحو 2191.5 مليار جنيه خلال الفترة من يوليو حتى مارس من العام المالي 2016/2017، مقابل 2132 مليار جنيه خلال الفترة نفسها من السنة المالية السابقة، بمعدل نمو 2.8%.

وحقق الإنتاج المحلي بالأسعار الجارية، خلال الفترة نفسها 3738.4 مليار جنيه، مقابل 3055.8 مليار جنيه بالعام المالي الأسبق، بزيادة 22.3%.

وأظهرت البيانات أن ميزان المدفوعات المصري حقق فائضاً كلياً بنحو 13.7 مليار دولار. مشيراً إلى أن الفائض الذي سجل في السنة المالية الماضية، يتضمن نحو 12.2 مليار دولار حققت بالفترة من نوفمبر 2016 وحتى يونيو 2017، والتي أعقبت قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري.

وأشار إلى أن السنة المالية الماضية شهدت تحقيق فائض بمقدار 13.7 مليار دولار، مقابل عجز بلغ 2.8 مليار دولار خلال العام المالي السابق له.

وقد ارتفع حساب المعاملات الرأسمالية والمالية، ليسجل صافي تدفق بلغ 29 مليار دولار مقارنة بنحو 21.2 مليار دولار بالعام السابق له.

وتراجع العجز بالمعاملات الجارية بمعدل 21.5%، ليصل إلى 15.6 مليار دولار، مقابل مستوى 19.8 مليار دولار بالعام المالي الأسبق.

وعلى صعيد السيولة المحلية، فقد نمت بنسبة 4.5%، لافتاً إلى ارتفاع ودائع البنوك بالعملة المحلية لدي المصرف المركزي بنحو 11.1 مليار جنيه، بنسبة 8.8%، فيما انخفض النقد المتداول خارج خزانة البنك المركزي بنحو 2.1 مليار جنيه.

وأشار التقرير إلى أن ارتفاع نقود الاحتياطي جاء محصلة لزيادة صافي الأصول الأجنبية بما يعادل 98.6 مليار جنيه، وصعود صافي المطلوبات من الحكومة بمقدار 10.6 مليار جنيه، فضلاً عن صافي مطلوبات من البنوك بزيادة 8 مليارات جنيه، مما قلص من زيادة رصيد السالب لصافي الموازنة بنحو 108.2 مليار جنيه.

وذكر أن السيولة المحلية سجلت 3050.4 مليار جنيه بنهاية شهر سبتمبر الماضي، بزيادة 132.2 مليار جنيه، ومعدل نمو بلغ 4.5% خلال الفترة من يوليو وحتى سبتمبر الماضي، مما أدى لارتفاع أشباه النقود بمقدار 101.2 مليار جنيه، بنسبة 4.6%، والمعروض النقدي زاد بنسبة 4.4%، ليسجل 31 مليار جنيه.

توقع تأثير محدود لـ «المضافة» على أرباح البنوك بالإمارات

احد البنوك الاماراتية

لا تزال حالة عدم اليقين من توجهات البنوك العاملة في الإمارات، لجهة التعامل مع ضريبة القيمة المضافة، وتحمّلها نيابة عن العملاء، وفقاً لتوجيهات المصرف المركزي، الذي وجه البنوك بعدم زيادة هيكل الرسوم على العملاء من الأفراد وغير الأفراد، وطلب منها تحمل الضريبة، على أن تتم مراجعة الأمر وإصدار توجيهات جديدة لاحقاً. وفي وقت أبدت بنوك التزامها بقرار "المركزي"، وتحملت الضريبة بدلاً من العملاء، بادرت العديد من البنوك بفرض الضريبة على الرسوم واستيفائها من العملاء. وقالت مصادر البنوك إن القرار جاء التزاماً بقانون الضريبة الذي ينص على فرض 5% على رسوم الخدمات والمنتجات المقدمة للعملاء، بحسب صحيفة "الخليج" الإماراتية. فما الذي يعنيه تحميل البنوك عبء ضريبة القيمة المضافة؟ بالرجوع إلى التقارير المالية للبنوك العاملة في الدولة خلال 2016، فقد شكلت الرسوم بين 20 إلى 40% من عوائد البنوك، ووفقاً للبيانات المالية، تقدر فاتورة ضريبة القيمة المضافة على رسوم أكبر 10 بنوك في الدولة بحوالي 750 مليون درهم فقط، مقابل أرباح صافية بعشرات المليارات.

وقال خبراء إن هذه الفاتورة تشكل 1% إلى 2% فقط من إيرادات البنوك، وبالتالي فإنها ليست ثقيلة على المصارف، وهو ما يؤكده توجيه المركزي للبنوك، مع العلم أنه الأشد حرصاً على ملاءة البنوك المالية. ويرى الخبراء أن خطوة تحميل البنوك للضريبة لا تشكل عبئاً على سيولة القطاع، إلا أن البنوك تحتاج لبعض الوقت، لتنفيذ توجيهات المركزي.

آبي يحث محافظ البنك المركزي على مواصلة الجهود بشأن الاقتصاد

مقر المركزي الياباني

دعا رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي امس الأحد محافظ البنك المركزي هاروهيكو كورودا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى إنعاش الاقتصاد لكنه أضاف أنه لم يتخذ قرارا بشأن ما إذا كان سيعين كورودا لفترة خمس سنوات أخرى.

كان آبي قد اختار كورودا لتولي قيادة البنك المركزي في 2013 لتطبيق برنامج تحفيز ضخم في إطار سياسات رئيس الوزراء لإنعاش الاقتصاد والتي ساعدت على تعزيز النمو لكنها أخفقت في زيادة التضخم إلى مستوى الاثنين بالمئة الذي يستهدفه البنك.

وقال آبي إن الحكومة ستواصل العمل مع البنك المركزي لتعزيز النمو كي يتمكن من الإعلان رسميا عن نهاية انكماش الأسعار في أقرب وقت ممكن.

وقال آبي لهيئة الإذاعة اليابانية "المحافظ كورودا كان عند حسن ظني وزادت فرص العمل لأعلى مستوى في 43 عاما". وتابع "أريد أن يواصل جهوده. ولكن لم أحسم أمري" بشأن من سيخلف كورودا عندما تنتهي فترته في ابريل نيسان.

ويرى كثير من المحللين أن ثمة فرصة كبيرة لإعادة تعيين كورودا عند اختيار الحكومة من سيخلفه ونائبيه خلال الأشهر المقبلة. وينبغي أن يقر البرلمان التعيينات.

فرنسا تخطط لمشروع قانون للخصخصة في حملة لبيع أصول الدولة

فرنسا تسعى لاقرار قانون الخصخصة

قال رئيس الوزراء الفرنسي إدوار فيليب إن حكومته تخطط لمشروع قانون للخصخصة في إطار برنامجها لبيع الأصول مؤكدا أن الدولة قد تتخلى عن سيطرتها على بعض الشركات.

وأعلنت الحكومة العام الماضي الخطوط العريضة لخطط لبيع أسهم من أجل تمويل صندوق للابتكار قيمته عشرة مليارات يورو (12 مليار دولار).

وقامت الحكومة بعد ذلك بتقليص أسهمها التي تمثل أقلية في مجموعة إنجي للطاقة وشركة رينو لصناعة السيارات وهناك تكهنات بأن هناك خططا أيضا لبيع الشركة التي تتولى إدارة مطار باريس وشركة لا فرانسيز دي جو لليانصيب والمراهنات.

وقال فيليب في مقابلة مع صحيفة جورنال دو ديمانش "جرت بالفعل بعض (عمليات بيع للأصول) وسيكون هناك المزيد".

وسئل عما إذا كانت الحكومة ستقدم مشروع قانون للخصخصة وهي خطوة ضرورية للتخلي عن سيطرة الدولة فقال "نعم. المسألة ليست من المحظورات". وامتنع عن الإشارة إلى الجدول الزمني لبيع الأصول ولم يذكر أسماء أي شركات.

بدل غلاء المعيشة يكلف الرياض 13 مليار دولار

نقلت صحيفة الشرق الأوسط امس الأحد عن عواد العواد وزير الثقافة والإعلام السعودي قوله إن بدل غلاء المعيشة الذي أمر العاهل السعودي بصرفه للمواطنين سيكلف الحكومة نحو 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار) هذا العام.

ونقلت الصحيفة عن العواد قوله "تخصيص 50 مليار ريال لهذا الأمر يدلل على حرص القيادة على رفاهية الشعب وسلاسة حياته المعيشية دون منغصات".

ويوم السبت أمر العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز بصرف بدل غلاء معيشة شهري قدرة ألف ريال للمواطنين من الموظفين المدنيين والعسكريين لمدة سنة تعويضا عن زيادة تكاليف المعيشة بعد أن رفعت الحكومة أسعار البنزين المحلية وفرضت ضريبة القيمة المضافة.

ويحصل المتقاعدون عن العمل على البدل أيضا وتتحمل الدولة ضريبة القيمة المضافة في بعض الحالات من بينها شراء المسكن الأول للمواطن.

وأعاد العواد التأكيد على ما جاء في بيانات حكومية سابقة بشأن إنفاق الحكومة 30 مليار ريال هذا العام على برنامج "حساب المواطن" الذي يهدف لتخفيف تأثير سياسات التقشف علي الأسر السعودية منخفضة ومتوسطة الدخل.

ورفعت السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، أسعار البنزين المحلية لنحو مثليها في أول أيام الشهر الجاري في إطار إصلاحات تهدف لتنويع مواردها الاقتصادية. وطبقت ضريبة القيمة المضافة بنسبة خمسة بالمئة على العديد من السلع والخدمات في نفس اليوم.

وقدر اقتصاديون من القطاع الخاص أن الحكومة ستجمع 40 مليار ريال في 2018 من ضريبة القيمة المضافة. ولم تعلن الحكومة الإيرادات المتوقعة من رفع سعر البنزين لكن تصريحات سابقة لمسؤولين تشير إلى أن الرقم يقدر بعشرات المليارات من الريالات.

وتوقعت خطة ميزانية الدولة التي اعلنت الشهر الماضي عجزا قدره 195 مليار ريال بما يوازي 7.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2018. وتفترض الميزانية على ما يبدو أن متوسط سعر الخام سيبلغ نحو 55 دولارا للبرميل. وسعر برنت نحو 67 دولارا للبرميل حاليا ولذا قد تتمكن الرياض من تحمل تكلفة صرف البدلات دون الإضرار بوضعها المالي.

لجنة الأوراق المالية الأميركية تحقق في استغلال شركة كوشنر كوس لبرنامج تأشيرات

ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال إن لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية تجري تحقيقا مع شركة العقارات المملوكة لجاريد كوشنر مستشار الرئيس دونالد ترامب وصهره لاستغلالها برنامجا اتحاديا يمنح تأشيرات دخول للأجانب الأثرياء الذين يستثمرون في الولايات المتحدة.

وطلبت اللجنة من شركة كوشنر كوس معلومات عن استخدامها برنامج التأشيرات المعروف باسم بي5- في مايو أيار 2017 وذلك حسبما قال شخص وصفته وول ستريت بأنه مطلع على الأمر.

وبرنامج بي5- وسيلة يصبح بها المهاجرون المؤهلون مقيمين بشكل دائم وقانوني بالولايات المتحدة أو ما يسمى بحاملي "البطاقة الخضراء" من خلال استثمار 500 ألف دولار على الأقل في شركة بالولايات المتحدة توظف عشرة أمريكيين أو أكثر. ومعظم حاملي البطاقات صينيون أثرياء.

وقالت الصحيفة إن الشركة تلقت أيضا طلبا منفصلا من ممثلي الإدعاء الاتحادي في نيويورك في نفس الشهر للحصول على معلومات بشأن مشروعات تطوير مولها جزئيا برنامج بي5-.

ولم يرد كوشنر وشركته والبيت الأبيض وممثلو الإدعاء في نيويورك على طلبات للتعليق من رويترز. ولم يتسن الوصول للجنة الأوراق المالية والبورصات.

وأحالت شركة كوشنر صحيفة وول ستريت جورنال إلى بيان سابق أصدرته بشأن استخدامها برنامج بي5- وقال إن "كوشنر كوس استخدمت البرنامج ملتزمة بشكل كامل بقواعده ولوائحه ولم تفعل شيئا مخالفا. نتعاون مع الطلبات القانونية للحصول على معلومات".

واستقال كوشنر من دوره في قيادة كوشنر كوس عندما عُين مستشارا لترامب في بداية العام الماضي ولكنه مازال يملك حصة في أجزاء من الشركة وذلك وفقا لأحدث بيان لذمته المالية حسبما قالت الصحيفة.

احتياطي الصين يرتفع إلى 3.14 تريليون دولار خلال ديسمبر

أظهرت بيانات البنك المركزي الصيني امس الأحد أن احتياطيات الصين من النقد الأجنبي ارتفعت إلى أعلى مستوى فيما يزيد على عام في ديسمبر كانون الأول متجاوزة توقعات المحللين إذ حالت القواعد التنظيمية المشددة وقوة اليوان دون نزوح الأموال للخارج.

وارتفع الاحتياطي للشهر الحادي عشر على التوالي وزاد 20.2 مليار في ديسمبر كانون الأول إلى 3.14 تريليون وهو الأعلى منذ سبتمبر أيلول 2016 والزيادة الشهرية هي الأكبر منذ يوليو تموز.

وكانت زيادة نوفمبر تشرين الثاني عشرة مليارات دولار.

وتوقع المحللون في استطلاع أجرته رويترز أن ترتفع الاحتياطيات ستة مليارات إلى 3.125 تريليون دولار. وبالنسبة للعام بأكمله فقد زادت الاحتياطيات 129.5 مليار من 3.011 تريليون في نهاية 2016 لتسجل أول زيادة سنوية منذ 2014.